.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الاول من سنة 2018**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 3,2% خلال الفصل الاول من سنة 2018 عوض 3,5% خلال نفس الفترة من سنة 2017. وشكـل الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار قاطرة لهذا النمو الاقتصادي وذلك في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وبارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي مدعم بالأنشطة غير الفلاحية**

سجل **القطاع الاولي** تباطؤا ملموسا في وتيرة نموه منتقلا من 13% في الفصل الاول من سنة 2017 إلى 2,7% خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 2,5% عوض 14,8% سنة من قبل، وإلى ارتفاع القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 5% عوض انخفاض قدره 4,3%.

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجم**،** ارتفاعا بلغ 4,1% عوض 0,7% خلال نفس الفصل من سنة 2017، وذلك نتيجة تحسن القيم المضافة لأنشطة:

* الصناعات الاستخراجية بنسبة 16,6% عوض 1,8%؛
* الماء والكهرباء بنسبة 7,8% عوض انخفاض قدره 0,5%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 3,2% عوض 0,9%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 0٫4% عوض 0,2%.

كما ارتفعت **القيمــــة المضافة للقطاع الثالثي** بنسبة3% عوض 2,9% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، تميزت بتحسن أنشطة:

* التجارة بنسبة 4٫5% عوض 4,3%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 3٫3% عوض 2٫9%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 2,5% عوض 1,2%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,2% عوض انخفاض قدره 2%.

وهذا، على الرغم من تباطؤ نمو أنشطة:

* الفنادق والمطاعم إلى 6,7% عوض 9,9%؛
* النقل إلى 3٫6% عوض 3٫8%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي إلى 3٫1% عوض 3٫7%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات إلى 2٫9% عوض 3,5%.

في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة 3٫4% عوض2% المسجلة خلال الفصل الاول من سنة 2017.

وفي هذه الظروف، وأخدا بالاعتبار نمو الضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 2,2% عوض 2٫7%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الاول من سنة 2018 بنسبة 3,2% عوض 3,5% سنة من قبل.

**سياق اتسم بالتحكم في التضخم**

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 4,9% خلال الفصل الاول من سنة 2018، ونتيجة لذلك سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعا بلغ 1,7% عوض 0,8% سنة من قبل.

**نمو مدعم بالطلب الداخلي ومقيد بالمبادلات الخارجية**

* **استمرار دعم الطلب الداخلي**

سجل الطلب الداخلي معدل نمو بلغ 4,7%، وهو نفس المعدل المسجل خلال الفصل الاول من سنة 2017 ، مساهما بذلك في النمو الاقتصادي ب 5,1 نقطة.

وهكذا، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3% بدل 5% مساهمة في النمو ب 1,8 نقطة مقابل 2,9 نقطة. كما عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا في نموها بلغ 2% عوض 1,6% في الفصل الاول من السنة الماضية مع مساهمة في النمو ب 0,4 نقطة مقابل 0,3 نقطة.

وبدوره، سجل إجمالي الاستثمار( إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون (ارتفاعا بلغ 9٫7% في الفصل الاول من سنة 2018 مقابل 6٫2% سنة من قبل، بمساهمة في النمو بلغت 2٫9 نقطة بدل 1٫8 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

* **مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 1٫9 نقطة مقابل 1٫5 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. فصادرات السلع والخدمات ارتفعت بنسبة 6٫8% خلال الفصل الاول من سنة 2018 عوض 7٫3% مساهمة بدلك في النمو بنسبة 2٫5 نقطة بدل 2٫6 نقطة. كما عرفت الواردات نموا بنسبة 9٫6% عوض 9٫4% بمساهمة سلبية (4٫4-) نقطة بدل (4٫1-) نقطة سنة من قبل.

 **ارتفاع في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 13,1% مقابل انخفاض بنسبة 5,7% خلال الفصل الاول من سنة 2017، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 5,3% في الفصل الاول من سنة 2018 عوض 3,7% السنة الماضية.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 4,3% مقابل 4% المسجل السنة الماضية، فقد استقر الادخار الوطني في 28,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27,9%.

وبلغ إجمالي الاستثمار نسبة 33,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32,1% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وهكذا، تزايدت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني منتقلة الى 5% من الناتج الداخلي الإجمالي بعدما سجلت 4,2% في الفصل الاول من سنة 2017.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الاول من سنة 2018:

